

خلال جلسة خاصة في يوم الأسير الفلسطيني بحضور رئيس الوزراء وأهالي الأسرى وشخصيات اعتبارية

المجلس التشريعي يدعو المقاومة الفلسطينية لفتح الخيارات لتحرير الأسرى.. ويطالب السلطة الفلسطينية بالعمل على مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية



هنية: العمل لقضية الأسرى يجب أن يكون استثنائياً على المستويات الداخلية والخارجية.. ويد المقاومة يجب أن تبقى طليقة داخل الوطن وخارجه لإنهاء معاناة الأسرى

د. بحر: إضراب الأمعاء الخاوية سيرجع كف الأسرى على مخز الاحتلال.. والأسرى سيظلون على سلم أولويات المجلس التشريعي حتى تحريرهم من سجون الاحتلال

خاصة لمناقشة أوضاع الأسرى المأساوية وتشكيل لجان برلمانية من أجل مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية، مطالبا كل الأحزاب والمؤسسات والهيئات والنقابات في مختلف الدول العربية والإسلامية والأوروبية باستمرار الفعاليات التضامنية وتوحيد الجهود وحشد محلياً وعالمياً لنصرة الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني، وتنظيم اعتصامات تضامنية كبيرة تحاصر سفارات الاحتلال وتفرض جرائمه وتعزله عالمياً.

5 - 4

الإسلامي والبرلمانات العربية والأوروبية ومجلس حقوق الإنسان الدولي للدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية النواب الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، مطالبا بتشكيل ائتلاف عالمي من مؤسسات حقوق الإنسان للقيام بحملة قانونية وإنسانية وإعلامية عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى.

كما دعا التشريعي برلمانات العالم كافة لعقد جلسة

الأسرى في سجون الاحتلال -بحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية ووزير شئون الأسرى والمحررين عطا الله أبو السبح ورئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين توفيق أبو نعيم وعددا من أهالي الأسرى وشخصيات اعتبارية- أن قضية الأسرى ستظل على رأس سلم الأولويات الفلسطينية حتى تحريرهم من سجون الاحتلال، داعياً إلى إطلاق يد المقاومة لإنهاء معاناة الأسرى.

ودعا التشريعي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات في مواجهة الاحتلال واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى، مطالبا السلطة الفلسطينية بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبالتحديد اتفاقيات جنيف، ورفع شكاوى فردية وجماعية ضد الاحتلال أمام المحاكم الدولية لمقاضاتهم على جرائمهم المتواصلة بحق الأسرى. وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها المجلس يوم أمس بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني حول أوضاع

خطة كيري حول التنمية الاقتصادية استنساخ لخطة نتنياهو

د. خريشة: الخلاف بين عباس وافيض شخصي وهما يسيران على النهج الأمريكي



ينحرف باتجاه السلام الاقتصادي والتعايش مع الاحتلال، على اعتبار أن هناك حقوق وثوابت للشعب الفلسطيني لا يمكن التجاوز عنها تحت أي ذريعة من الذرائع". وحول استقالة فياض وتأثيرها على ملف المصالحة أشار خريشة إلى أن الجميع كان يقول بشكل واضح أن فياض يشكل عقبة في طريق المصالحة الداخلية الفلسطينية، مؤكداً أن فياض وضع باستقالته الأطراف الفلسطينية أمام محك حقيقي. وعبر خريشة عن اعتقاده أن الخطوة التي

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة أن خطة التنمية الاقتصادية التي يسوقها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري هي استنساخ لحديث نتنياهو عن الأمن الاقتصادي والأمن للإسرائيليين، موضحاً أن توني بليز ممثل الرباعية حمل أيضاً هذه الرسالة عن بناء المؤسسات والسلام الاقتصادي، والآن جاء كيري مرة أخرى ليؤكد على ما قيل طوال السنوات الماضية. "اعتقد أن الشعب الفلسطيني لن

المجلس التشريعي
يقر بالمناقشة العامة
مشروع قانون المعاملات
الإلكترونية ومشروع
قانون معدل لقانون
الأحوال المدنية بالقراءة
الأولى

2

المجلس التشريعي يقر بالمناقشة العامة لمشروع

قانون المعاملات الإلكترونية ومشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بالقراءة الأولى



لخبراء لإبداء ملاحظاتهم.

كما حرصت اللجنة أيضاً والكلام للغول- على مراعاة التشريعات ذات العلاقة المطبقة في فلسطين تجنباً لأي تناقض بين التشريعات السارية، فضلاً عن إجراء مقارنة مع تشريعات الدول المجاورة للاستئناس بها، مثل (الأردن، مصر، الإمارات، تونس، السعودية، ولبنان).

وفقاً للغول فقد عمدت اللجنة القانونية بالتشريعي خلال الفترة الماضية إلى عقد اجتماعات ناقشت من خلالها الإطار العام للقانون، من خلال استضافة نخبة من القانونيين والتقنيين والخبراء، وممثلين عن وزارة العدل والاقتصاد وسلطة النقد، والبنوك، ومؤسسات من القطاع الخاص، وشركة جوال وشركات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة لإرسال المشروع

للمعاملات الإلكترونية تمهيداً للتخلي عن الأوعية الورقية واستبدالها بالأوعية الإلكترونية، والتي تنتج عن الغموض المتعلق بمتطلبات الكتابة والتوقيع الإلكتروني.

وأوضح الغول أن مشروع القانون يتكون من (٦٧) مادة تنظم مسائل المراسلات الإلكترونية، السجلات الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، التصديق والدفع والتحويل الإلكتروني، التزامات ومسؤوليات حماية المعاملات الإلكترونية، حماية نظم التعاملات الإلكترونية، تمكين الجهات المختصة في فحص التشفير، حماية السجل الإلكتروني، المعاملات الإلكترونية الحكومية، الاستخدام الحكومي للسجلات والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية العقوبات المترتبة عليها.

وأكد أن مشروع القانون سيتيح استخدام الوسائل والسندات والسجلات الإلكترونية كحجية مقبولة أمام القضاء، وهو ما يسهل إثبات حق الطرف الذي يرغب بالاحتجاج بها.

وتابع الغول: "مشروع القانون سيستثني طائفة من المعاملات في مجال التعامل الإلكتروني، وهي المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية، المعاملات المتعلقة بسندات ملكية الأموال غير المنقولة والتصرف بها، أي مستندات يتطلب القانون تصديقها أمام كاتب العدل، والإعلانات القضائية وذكورات الحضور والإحضار والتفتيش والأحكام القضائية".

ونبه الغول إلى أن علة استبعاد هذه الطائفة من المعاملات يرجع إلى أن التعامل بها يستوجب إرفاقها ضمن أوعية ورقية وفق موجبات شكلية محددة تقتض لها المعاملات الإلكترونية.

أقر المجلس التشريعي مؤخراً مشروع قانون معدل لبعض أحكام قانون الأحوال المدنية رقم (٣) لعام ٢٠١٢ بالقراءة الأولى، كما أقر قانون المعاملات الإلكترونية بالمناقشة العامة.

وناقش المجلس التشريعي مشروع قانون معدل لبعض أحكام قانون الأحوال المدنية رقم (٣) لعام ٢٠١٢ بناءً على اقتراح من اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي التي يرأسها النائب محمد فرج الغول الذي أكد أن الأسباب الموجبة لتعديل قانون الأحوال المدنية تتلخص في عدم سرريان القانون الصادر عن المجلس التشريعي سنة ٢٠١٢م والمتعلق بإضافة كلمة (مولى) بين اسم الحاضن والمحضون للحالات التي تم احتضانها قبل تاريخ ١٩٩٩/٧/١٧م.

وأوضح أن اللجنة القانونية أوصت المجلس التشريعي بتعديل قانون الأحوال المدنية المعدل لسنة ٢٠١٢م بإلغاء مادة (٢) من القانون التي تنص على تطبيق أحكام القانون من تاريخ ١٩٩٩/٧/١٧م وذلك لحل الإشكالية من جذورها.

كما ناقش المجلس التشريعي قانون المعاملات الإلكترونية المقترح من مجلس الوزراء، والمحال إلى اللجنة القانونية حسب الأصول بقصد إبداء الرأي وإعداد تقريرها بشأنه، حيث لخص رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول أهمية القانون بكونه يتوافق مع السياسة العامة للمجلس والرامية إلى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة، مشيراً إلى أن المشروع المقترح يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية

بعد قضاء 27 عاماً في سجون الاحتلال

د. بحر ونواب التشريعي

يهنئون الأسير المحرر ابراهيم بارود



زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه النائب فرج الغول والنائب محمد شهاب الأسير المحرر ابراهيم بارود، مقدمين له ولذويه التهئة بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد فترة اعتقال في سجون الاحتلال دامت ٢٧ سنة تنقل خلالها بين عدد من السجون. وأكد بحر لدى وصوله بيت بارود أن الاحتلال بات يخشى حرب الأمعاء الخاوية بعد الصبر والصمود الأسطوري لأبطالنا المضربين عن الطعام، مشيراً إلى أن كافة الإجراءات التي يتخذها الاحتلال بحق أسرانا تشكل مخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة وكل مبادئ حقوق الإنسان. ونقل بارود تحيات الأسرى داخل السجون للدكتور بحر وكافة أعضاء المجلس التشريعي المنتخب، مؤكداً

برئاسة شقيقة زوجة توني بلير

د. بحر يستقبل وفدا من مؤسسة السلام 2011 البريطانية



يقضم الأرض الفلسطينية يعبر بوضوح عن سياسة التفريق العنصري التي ينتهجها الاحتلال لتثريد شعبنا من أرضه ووطنه. من ناحيتها أكدت لورين بوث على ضرورة إنشاء متحف وطني فلسطيني يجسد المعاناة الفلسطينية ويعبر عن هموم القدس وأهلها ليصبح وجهة لكافة المناصرين والمؤيدين للقضية الفلسطينية، بالإضافة لانتفاضة ثقافية لنشر الوعي والثقافة الفلسطينية بين جموع أبناء الأمة الإسلامية في كافة أنحاء الدنيا.

الأسرى والأسيرات الفلسطينيين في سجونهم في ظروف غير إنسانية إطلاقاً، مذكراً بأن العديد من الأسرى قضوا نحبهم داخل السجون وكان آخرهم الأسير ميسرة أبو حمديّة دون أن يتحرك العالم لتغيير الواقع المريع الذي يعانيه الأسرى. واستنكر بحر كافة الإجراءات الصهيونية بحق مدينة القدس الرامية لتهويدها وطمس معالمها الإسلامية والعربية وتزييف التاريخ الإسلامي لصالح تاريخ صهيوني مزور لا أصل له من الناحية التاريخية، مشدداً على أن الجدار الذي

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أول أمس رئيسة مؤسسة السلام ٢٠١١ البريطانية وشقيقة زوجة توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق لورين بوث وزوجها سهيل أحمد والوفد المرافق لهما بحضور النائب هدى نعيم. ورحب بحر بالوفد الزائر واستعرض أمامه مسيرة عمل المجلس التشريعي ومحاولات الاحتلال المتلاحقة لتغيب النواب عن محيطهم الانتخابي بغية اقناع الجماهير بفشل التجربة البرلمانية الحالية. وثنى بحر دور لورين بوث وجهودها الرامية لخدمة السلام والقضية الفلسطينية والانسانية جمعاء من خلال أعمالها الصحفية والإعلامية التي تجسد معاناة الشعب الفلسطيني، شاكراً لها كافة مساعيها ودورها البارز الذي تقوم به في الساحة الأوروبية بهدف توعية المسلمين وغيرهم بالقضية الفلسطينية ومعاناة شعبنا جراء الاحتلال. وتطرق بحر لمعاناة أسرانا في سجون الاحتلال خاصة المضربين منهم عن الطعام، مشيراً إلى أن الاحتلال يتجاوز كل القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مؤكداً بأن الاحتلال ما زال يتحفظ على آلاف

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

استقالة فياض.. ومذبحة الدستور والديموقراطية

لا تنفك السلطة الفلسطينية تقدم كل يوم المزيد من البراهين على تنكرها للقيم القانونية والأصول الدستورية التي تضبط إيقاع النظام السياسي الفلسطيني وبوصلة التجربة الديموقراطية الفلسطينية الوليدة. منذ أحداث الانقسام الاسود الذي نشأ بفعل المحاولات المتكررة للانقلاب على الشرعية الدستورية وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية أثبتت السلطة انفصاما خطيرا عن المنظومة القانونية التي تغت بارسانها طيلة المرحلة الماضية، وأدارت كيائها السلطوي بعيدا عن أي أرضية قانونية أو قاعدة دستورية.

تشكيل الحكومات المتعاقبة في مرحلة ما بعد الانقسام يشكل أحد أبرز تجليات الانقلاب على القانون والدستور الفلسطيني، فقد أقدم الرئيس محمود عباس على تشكيل حكومة طوارئ فور أحداث الانقسام منتصف يونيو عام ٢٠٠٧ م بشكل يخالف منطوق النص القانوني الدستوري، وتجاهل تماما حكومة تسيير الأعمال برئاسة الأخ اسماعيل هنية، وأعاد تكليف سلام فياض بتشكيل عدد من الحكومات طيلة السنوات الماضية وصولا إلى إقالته أو استقالته مؤخرا، واعتباره رئيسا لحكومة تسيير أعمال ريثما يتم تكليف شخص جديد.

ما يجري اليوم بشكل إمعان في خداع وتضليل شعبنا واستمرارا في مسيرة ذبح القانون والدستور الفلسطيني، إذ أن كل الحكومات التي تم تشكيلها عقب أحداث الانقسام بوساطة عباس كانت فاقدة للشرعية الدستورية كونها لم تنل ثقة المجلس التشريعي، ما يعني أنها كانت مغتصبة للسلطة، وأن كافة ما ترتب عليها من أعمال وقرارات فاقدة أيضا- للشرعية القانونية والدستورية. ومن هنا فإن اعتبار حكومة فياض بمثابة حكومة تسيير أعمال يناقض الحقيقة الساطعة، ويتحدى النصوص الدستورية، ويختزل النظام السياسي الفلسطيني في قرارات وسلطات ديكتاتورية تتركز بيد عباس لا سواء، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول مدى قابلية عباس وفتح والسلطة لاحترام القانون والدستور الفلسطيني في إطار أي توافق وطني خلال المرحلة المقبلة، ويجعلنا أقرب إلى تغليب نوازح الإحباط حيال قيم الشراكة الوطنية التي نستحث مفاعيلها للخروج من الأزمة الفلسطينية الداخلية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أرضية جديدة وأسس سليمة.

إن الحقيقة الأكيدة التي يجب أن نذكرها فلسطينيا أن إعلاء شأن القانون والدستور واحترام المنظومة القانونية والدستورية وضمان الالتزام بمنطوقها ومضامينها، تشكل الأرضية الأساسية لبناء وتطوير الواقع الفلسطيني في مختلف المجالات، والمدخل الحصري لحل كل المشاكل والأزمات التي تعصف بالوضع الفلسطيني الداخلي.

لقد استفحلت قيم الخداع والتضليل والانقلاب على ساحة التفكير السياسي والعمل السلطوي في الضفة المحتلة، وباتت السياسات المتبعة والقرارات المتخذة معجونة بكل ما هو سلبي وضار بشعبنا وقضيتنا، ما أرق كاهل شعبنا وزج بقضيتنا في متاهة لا متناهية من الأزمات والارتكاسات.

كيف يمكن لنا أن نطمئن على مستقبل شعبنا وقضيتنا، وأن ننسج خيوط الأمل حول إعادة صياغة واقعنا الفلسطيني على أسس ومضاهيم الشراكة والتعايش والوفاق، في الوقت الذي يدير فيه عباس ظهره للقانون والدستور، ويرتكب كل يوم مذبحة قانونية جديدة دون أن يرمش له جفن أو يهتز له طرف، ويهدر الحقوق والحريات، وينفذ يوميا الاعتقالات السياسية بحق أبناء حماس وناشطي المقاومة، ويمارس التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال؟!

لن تقوم لنا قائمة بالمعنى الوطني، ولن يرتفع لنا كيان ما دامت بوصلتنا تخطئ وجهتها نحو القدس وتضل الطريق نحو ربوع الوطن، وتدمن الانحراف نحو البيت الأبيض، وما دامت أذرعنا مفتوحة لاستقبال أعداء شعبنا وقضيتنا، وقلوبنا مفتوحة لتشرّب سياساتهم وإملاءاتهم ومحدداتهم، فيما تنغلخ بعنف أمام أبناء شعبنا وتوصد أبوابها أمام أي محاولة حقيقية للإصلاح واجتراح الشراكة والوفاق.

لا زالت الفرصة سانحة أمام عباس للاستدراك وتفكيك عقد الأزمة الفلسطينية الداخلية عبر إعادة الاعتبار للقانون والدستور، وإعادة إطلاق مسيرة المصالحة الفلسطينية عبر تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع حركة حماس، وفتح مقر المجلس التشريعي في رام الله أمام رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك وإخوانه النواب كي يمارسوا مهامهم البرلمانية بما يفتح الطريق أمام قيام المجلس التشريعي بدور محوري لدعم جهود المصالحة الوطنية ودفع عجلتها إلى الأمام، ويقود الساحة الفلسطينية نحو صف وطني موحد في مواجهة المخططات والتحديات الصهيونية.

النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي لـ (البرلمان):

أصدرنا عددا من القوانين بصورة نهائية وهناك مشاريع قوانين قيد الانتظار وعدد آخر تحت الدراسة

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في الآونة الأخيرة عددا من القوانين التي تلامس حاجة المواطن الفلسطيني، فيما تولى تعديل بعض القوانين القائمة لمواكبة التطورات المجتمعية الهامة. ولوقوف على أبعاد تلك القوانين وتفصيلها التقت (البرلمان) النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي وطرحت عليه الأسئلة التالية.

نعكف على انتقاء القوانين التي تخدم حاجات المجتمع الفلسطيني وتطوره الحياتي والتكنولوجي



بداية، كيف تنظرون إلى النشاط التشريعي البارز الذي تولاه المجلس التشريعي مؤخرا من خلال إقراره مجموعة من القوانين بالقرارات المختلفة؟

أعضاء المجلس التشريعي يقومون بدورهم الرئيس وهو التشريع في إطار إصدار القوانين والرقابة على المؤسسات الحكومية في السلطة الوطنية، وفي هذا الإطار المجلس يركز منذ بدايته على إصدار القوانين، وفي الآونة الأخيرة تم إصدار العديد من القوانين منها قانون معدل في الأحوال المدنية، قانون التعليم، قانون النقابات، قانون معدل لقانون الميزانية العامة، وقانون الإجراءات، وما زال عدد كبير من القوانين قيد الدراسة والعرض على المجلس التشريعي.

ما هي أهم القوانين التي ما زالت تنتظر الإقرار من المجلس التشريعي؟

سيقر المجلس قريبا قانون المعاملات الالكترونية الذي تم إقراره بالمناقشة العامة، وقانون المخدرات والعقاقير الخطرة، كما أن المجلس التشريعي أصدر بصورة نهائية عددا من القوانين وما زال قيد الانتظار إقرار عدد آخر منها، ومن القوانين التي هي تحت النقاش قانون العقوبات وقانون السلطة القضائية والاجراءات الجزائية وقوانين عديدة أخرى تنتظر الدراسة وعرضها على المجلس لاتخاذ القرار فيها.

ما هي معايير اختيار القوانين وعرضها على المجلس التشريعي؟

نحن في المجلس التشريعي نعكف على انتقاء القوانين الأكثر أهمية للشارع الفلسطيني وعملية الاستقرار المجتمعي والتي يحتاجها الناس، خاصة أن معظم القوانين صادرة من عهد العثمانيين والانجليز والإدارة المصرية والاحتلال الإسرائيلي.

لذلك وجدنا قوانين كثيرة غير صالحة وغير مواكبة للتطور في المجتمع، ونحن نركز الآن على علاج هذه القوانين وصياغتها بالصياغة الحديثة النافعة لمجتمعنا لتحقيق الأمان والاستقرار كذلك بين الناس وأيضا تعطيمهم حقوقهم كاملة ليكون الناس على اطمئنان بأن حقوقهم لن تضيع حيث أن حقوق الناس تحكمها قوانين وتشريعات.

ما مدى قانونية القوانين التي يصدرها المجلس في غزة من خلال نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية؟

أشير هنا أن هناك محاولات في الضفة الغربية وعن طريق الاحتلال لاعتقال النواب وتعطيل المجلس التشريعي ومنع النواب من الوصول للمجلس، وهذا يجعلوا هناك فراغا دستوريا داخل المجتمع والقضاء على المؤسسات ليبقى ممن يتفرد بالقرار وتضييع حقوق الشعب دون رقيب ولا حسيب، هناك تواطؤ من خلال التنسيق الأمني ومنع النواب ورئيس المجلس من الوصول للمجلس.

نحن في غزة عندنا القدرة لجمع أعضاء

الناس وأصبح القانون يطبق بأثر رجعي حتى تستفيد منه جميع الحالات السابقة واللاحقة. كما أقر المجلس قانون التعليم وهو يعتبر إنجازا تاريخيا، فهذا القانون جاء بالتوافق مع عدد كبير جدا من المعنيين ونواب غزة والضفة وهو يخدم شريحة المدرسين والطلاب، وهي السواد الأعظم في المجتمع ومن جميع الجوانب سواء المناهج وحقوق الطلاب والناحية الوطنية ويلبي الحاجة المجتمعية وفق التطور الموجود وديننا الحنيف.

كما أن قانون النقابات الذي انتظرته النقابات سنوات طويلة صدر بالقراءة الثانية، وهذا القانون يلقي ارتياحا كبيرا عند معظم النقابات، كذلك القانون المعدل لقانون الموازنة جاء لمصلحة المجتمع ولمصلحة الناس حيث يعطي صلاحية لتوظيف عدد أكبر وزيادة الموازنة، وهذا يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق التوسع في العمل وإيجاد فرص ووظائف لأبناء المجتمع الفلسطيني.

وقانون الإجراءات تم قراءته بالقراءة الثانية، وقبل صدوره في الجريدة الرسمية كان هناك بعض الملاحظات عليه وأعيد للجنة القانونية وللمجلس لإعادة دراسته وتم وضع بعض الملاحظات وهو معروض الآن على المجلس للقراءة النهائية الثالثة لتلبية رغبات المؤجر والمستاجر ودون هضم حقوق المؤجرين أصحاب العقود القديمة، ولإعطاء الحقوق للمؤجرين الجدد، وهو يوازن بين المؤجر والمستاجر.

وهنا أصبحت عقود الإيجار سندات تنفيذية لا

القوانين المقررة عامة

وشاملة وصالحة للتطبيق

في الضفة والقطاع ولا

تتأثر بالانقسام

تتكسد فيها المحاكم بالقضايا، وإنما ستكون بمثابة سند تنفيذي مباشرة عن طريق الإجراء وقاضي التنفيذ وكأنه حكم محكوم مسبقا وهذا سيؤدي إلى استقرار المعاملات الإيجارية بصورة كبيرة. وهذا القانون سيحافظ على حقوق المؤجر والمستاجر من خلال تسجيلها في أقرب منطقة محلية في البلديات وغيرها، وبالتالي هذا سيمنع التزييف في العقود، وطبعاً برسم رمزي بسيط جدا وقيمه ٥ ٪ من إيجار شهر واحد حتى لو الإيجار لمائة عام، والذي يدفعها هو المؤجر.

المجلس التشريعي يؤدي دوره والأمانة التي حملها عن طريق الشعب ولكن أمامنا واجب كبير والقوانين كثيرة، وفي ظل الحصار والهجمة على النواب في الضفة الغربية أعتقد أن هذا مصيره إلى الانتهاء ومصير الشعب إلى الاستقلال وتقرير المصير، والمجلس التشريعي سيؤدي دوره على أكمل وجه.

المجلس التشريعي وبالتعاون مع النواب في الضفة الغربية وحتى في السجون عن طريق التوكيلات والتواصل عن طريق الفيديو كونفرنس والاتصالات الحديثة كما كان يحدث قديما. فالمجلس اليوم يوجد آليات من خلال الفقه القانوني المقاوم لإيجاد الوسيلة السليمة في إصدار القوانين.

ما مصير القوانين التي يقرها المجلس التشريعي من حيث التطبيق والتنفيذ؟

أصدرنا قوانين كثيرة تهم المجتمع الفلسطينية وحال الانقسام الراهنة أثرت في ظل المؤامرة على المجلس في الضفة الغربية، والأصل أن القوانين التي تصدر هنا هي قوانين عامة وشاملة يجب أن تطبق في الضفة والقطاع، وحاليا تطبق في القطاع فقط، والضفة الغربية ما زالتا يتمردون على تطبيق قوانين المجلس، وهناك من يحاول سلب المجلس التشريعي صلاحياته من خلال إصدار مراسيم وقرارات بقانون صادرة عن رئيس السلطة منتهي الولاية، فلا يعقل أن يصادر شخص صلاحية أمة ومجتمع فلسطيني انتخب ١٣٢ نائبا لإصدار القوانين.

ما أهمية القوانين التي أقرها المجلس مؤخرا.. وهل من تفاصيل عنها؟

نحن ننتقي قوانين مهمة مثل قانون المعاملات الإلكترونية فهناك جرائم مهمة غير مغطاة في القوانين السابقة مثل قانون العقوبات، لذلك وجب أن نتدخل تشريعا وأن نصدر مثل هذه القوانين، وهناك تطور كبير جدا في المعاملات الالكترونية سواء تجارية أو غير تجارية لكن بضوابط وبدقة يتم الحفاظ على حقوق الناس حتى لا يتم السرقة من خلال المعاملات الالكترونية.

والمجلس أقر القانون بالمناقشة العامة وستشهد الأيام القليلة القادمة إقراره بشكله النهائي بالقراءة الأولى والثانية، وهناك تدقيق في بنود القانون حتى نواكب المجتمعات والتطور الالكتروني ونعالج النقص في القوانين الفلسطينية السابقة.

وهناك القانون المعدل للأحوال المدنية الذي يعالج موضوع مجهولي النسب بإطلاق لفظ «مولى» بدل أن يعطى مجهول النسب اسما غير حقيقي له، إذ كان القانون مطبقا من شهر ٧ سنة ١٩٩٩ وكان هناك اعتراضات حيث أن هناك حالات سابقة لم يطبق عليها القانون، فكان الرأي عند المجلس لمصلحة



خلال جلسة خاصة في يوم الأسير الفلسطيني بحضور

المجلس التشريعي يدعو المقاومة الفلسطينية لفتح الخيارات لتحرير الأسرى..

د. بحر: إضراب الأمعاء الخاوية سيرجح كف الأسرى على مخز الاحتلال.. والأسرى سيظلون على سلم أولويات المجلس التشريعي حتى تحريرهم من سجون الاحتلال

تقرير التشريعي يدعو لإطلاق حملة عالمية لنصرة الأسرى.. ويناشد برلمانات العالم لمناقشة أوضاع الأسرى وتشكيل لجان برلمانية من أجل مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية



الاحتلال، داعياً إلى إطلاق يد المقاومة لإنهاء معاناة الأسرى. ودعا التشريعي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والأوروبية ومجلس حقوق الإنسان الدولي للدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية النواب الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، مطالباً بتشكيل ائتلاف عالمي من مؤسسات حقوق الإنسان للقيام بحملة قانونية وإنسانية وإعلامية عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى.

كما دعا التشريعي برلمانات العالم كافة لعقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع الأسرى المساوية وتشكيل لجان برلمانية من أجل مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية.

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات في مواجهة الاحتلال واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى، مطالباً السلطة الفلسطينية بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبالتحديد اتفاقيات جنيف، ورفع شكاوى فردية وجماعية ضد الاحتلال أمام المحاكم الدولية لمقاضاتهم على جرائمهم المتواصلة بحق الأسرى. وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها المجلس يوم أمس بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني حول أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال -بحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية ووزير شئون الأسرى والمحررين عطا الله أبو السبح ورئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين توفيق أبو نعيم وعدداً من أهالي الأسرى وشخصيات اعتبارية- أن قضية الأسرى ستظل على رأس سلم الأولويات الفلسطينية حتى تحريرهم من سجون

تطالبهم بالتحرك العاجل مع جهات صنع القرار في عواصم العالم والمؤسسات الدولية لممارسة ضغط حقيقي على الاحتلال للإفراج عن النواب المختطفين وتلبية حقوق ومطالب الأسرى المشروعة، كما قامت بتفعيل قضية النواب المختطفين إعلامياً من خلال نشر أخبار النواب المختطفين في موقع الحملة الدولية باللغتين العربية والإنجليزية، وإصدار العديد من البيانات الصحفية حول الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق النواب، ونشر تقرير شامل بتلك الانتهاكات وتصديره للجهات الدولية والإعلام.

وذكر شهاب أن مؤسسة «واعد» قامت بمشروع إبداعي مميز كأحد فعاليات يوم الأسير، بإقامة «المعتقل التراثي» على أرض السرايا بمدينة غزة على أنقاض ما تبقى من زنازين العزل وأثار سجن غزة المركزي، وهو يجسد واقع سجون الاحتلال، ومعاناة الأسرى.

واعتبر أن وسائل الإعلام المحلي المسموع والمقروء والمرئي تقوم بجهود جيدة نصرة لهذه القضية المقدسة والوطنية والإنسانية والأخلاقية، وتحمل هموم الأسرى وتحقق التواصل معهم ومع ذويهم.

وأوصى التقرير فصائل المقاومة الفلسطينية بفتح كل الخيارات واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.

كما طالب السلطة الفلسطينية بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبالتحديد اتفاقيات جنيف، ورفع شكاوى فردية وجماعية ضد الاحتلال أمام المحاكم الدولية لمقاضاتهم على جرائمهم المتواصلة بحق الأسرى. ودعا التقرير في توصياته جمهورية مصر العربية الشقيقة التي رعت اتفاق صفقة تبادل الأسرى إلى الضغط على حكومة الاحتلال للالتزام ببنود الاتفاق.

كما دعا جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والأوروبية ومجلس حقوق الإنسان الدولي للدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية النواب الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

ودعا التقرير المؤسسات الدولية وخاصة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لإلزام الاحتلال بفتح السجون أمام لجان التفتيش والمراقبة الدولية والمحاسبة على

والأطفال، ووقف رفع أسعار المشتريات من الكنتينر وغيرها.

وأكد شهاب أن فعاليات التضامن والمساندة الرسمية والشعبية لقضية الأسرى وقضية اختطاف النواب لم ترق إلى مستوى أهمية ومكانة قضيتهم ولم تنجح في وقف استهدافهم، فلا يزال التحرك الرسمي عربياً ودولياً تجاه قضية الأسرى برغم استشهاد الأسيرين «عرفات جرادات وميسرة أبو حمدي» ضعيفاً ولا يرتقى لمستوى معاناة الأسرى، بل إن موقف بعض المؤسسات الأهلية كان أقوى وأبلغ.

واستعرض شهاب الفعاليات التضامنية التي نظمها التشريعي تضامناً مع قضية الأسرى، إذ عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة قدمت فيها اللجنة القانونية تقريراً حول جريمة اغتيال الأسير عرفات جرادات تحت التعذيب في سجن مجدو وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأسرى، وتم ترجمة التقرير ونشره.

وأشار إلى أن المجلس التشريعي شارك في اعتصامات أهالي الأسرى، وفي خيمة التضامن مع الأسرى المضربين، وفي مسيرة التضامنية مع الأسرى المضربين، وفي فعاليات الحملة الوطنية لنصرة الأسرى، كما عقد عدة مؤتمرات صحفية حول وضع الأسرى داخل السجون، وكان آخرها المؤتمر الصحفي إثر استشهاد الأسير عرفات جرادات في سجون الاحتلال.

وبين أن المجلس التشريعي أرسل عشرات الرسائل والتقارير والمطبوعات المفصلة للبرلمانات العربية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية وعشرات الشخصيات السياسية والاعتبارية العربية والعالمية والوفود القادمة من مختلف الجنسيات، حول اختطاف الاحتلال لرموز الشرعية ومحاكمتهم، وانتهاك الاحتلال للحصانة البرلمانية وانتهاك حقوق الأسرى، والأوضاع البائسة في سجون الاحتلال، والتي طالبت بالتدخل الفوري والضغط الدولي لمعاقبة حكومة الاحتلال وإلزامها بإحقاق حقوق الأسرى. وأضاف أن الحملة الدولية التابعة لكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية قامت بتوجيه مئات الرسائل والتقارير حول قضية اختطاف النواب ومعاناة الأسرى إلى رؤساء وأعضاء البرلمانات العربية والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمانات العالمية، خاصة البرلمان الأوروبي، وإلى المنظمات البرلمانية الدولية، والوفود البرلمانية القادمة،

يقارب «٤٧٠٠» أسيراً فلسطينياً وعربياً، منهم «٢٥٠» معتقلاً إدارياً و«٢٣٥» طفلاً دون الثامنة عشرة، وبينهم نحو «٩٠٠» أسيراً يكابدون آلام المرض، منهم «٢٥» مصابون بالسرطان و«٢٥» مصابون بإعاقات مختلفة، فيما يعاني البقية من أمراض مزمنة.

وأشار شهاب إلى المحاكمات الصورية والاعتقال الإداري ومعاناة أهالي الأسرى من قطاع غزة خلال الزيارات، متطرقاً إلى الاعتداء على الأسرى وتعذيبهم ومنع الاحتلال التعليم الجامعي للأسرى، والأحكام الإدارية التي تصدرها محاكم الاحتلال ضد الأسرى، فضلاً عن اقتحام غرف الأسرى داخل السجون والمعتقلات والاعتداء عليهم، وأشار شهاب إلى السجون السرية التي أنشأتها سلطات الاحتلال وتحتجز فيها مئات الأسرى وتمارس أشكال التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم بما ينتهك الأعراف والمواثيق الدولية، لافتاً إلى اعتقال الأطفال وتعذيبهم والمعاملة السيئة التي يتلقونها داخل سجون ومعتقلات الاحتلال.

وأوضح أن الاحتلال لا زال يواصل اختطاف نواب المجلس التشريعي الذين يبلغ تعدادهم «١٤» نائباً في سياسة بغية ومكشوفة تنتهك الحصانة البرلمانية وتخالف الأعراف والقوانين الدولية.

وذكر شهاب أن الاحتلال لا يترك وسيلة إلا استخدمها ضد الأسرى ولا اتفاقية إلا انتهكها، فقد تنصل الاحتلال من بنود اتفاقه مع الراعي المصري في صفقة التبادل، حيث قام باعتقال «١٥» محرراً، بل وأعاد محاكمة بعضهم، مضيفاً أن الاحتلال تنصل من وعوده أيضاً وأعاد معاقبة الأسرى بالعزل الانفرادي والإهمال الطبي والقمع العنيف والتفتيش العاري، والغرامات ومنع زيارات المحامين وأهالي الأسرى.

وعدّد شهاب مطالب الأسرى المتمثلة في الإفراج عنهم باعتبارهم أسرى حرب، وتحسين العلاج الطبي للمرضى، وإغلاق عيادة سجن الرملة، ونقل المرضى إلى المستشفيات في سيارات إسعاف، ووقف العقوبات الفردية والجماعية، ووقف المدهامات والتفتيشات اليومية لغرف وأقسام الأسرى، والسماح بالتعليم الجامعي والثانوي، وإخراج المعزولين خاصة إنهاء العزل الانفرادي للأسيرين عوض الصعيدي وضرار أبو سيسسي، ووقف سياسة المنع الأمني لأهالي الأسرى والسماح لهم بالزيارات، وتنظيم زيارات أهالي غزة بشكل دوري والسماح لهم بإدخال الملابس

د. بحر: الأسرى على رأس الأولويات



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، محملاً الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسرى في سجون الاحتلال بسبب الإهمال الطبي والتعذيب والعزل الانفرادي المخالف لكل القوانين الدولية والإنسانية والاتفاقيات والمعاهدات وخاصة اتفاقيات جنيف.

ودعا بحر السلطة الفلسطينية في رام الله للقيام بواجبها في رفع الشكاوى باسم الأسرى ضد الاحتلال الصهيوني أمام المحاكم الدولية، بدلاً من الإصرار على ملاحقة المقاومين والشرفاء في الضفة الغربية، واستدعاء زوجات الأسرى والشهداء، واقتحام بيوتهم.

وطالب بحر الشقيقة مصر بالضغط على الكيان الصهيوني للالتزام بتطبيق بنود صفقة وفاء الأحرار، والكف عن اعتقال الأسرى المحررين في الضفة الغربية. كما طالب فصائل المقاومة بالإسراع بإنجاز صفقة وفاء الأحرار الثانية، لأن الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة. ووجه بحر تحية للأسرى المضربين عن الطعام مؤكداً أن إضراب الأمعاء الخاوية سيرجح كفة الأسرى على مخز الاحتلال، وأن الأسرى سيظلون على سلم أولويات المجلس التشريعي حتى تحريرهم من سجون الاحتلال.

تقرير لجنة التربية حول الأسرى



وتلا النائب محمد شهاب مسئول ملف الأسرى في المجلس التشريعي تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال.

وقال شهاب إن الإحصائيات سجلت منذ بداية يناير ٢٠١٣، وحتى نهاية مارس ٢٠١٣: ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت «١٠٧٠» حالة اعتقال، شملت كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني.

وأضاف: «يقع حالياً في سجون الاحتلال الصهيوني ما

دور رئيس الوزراء وأهالي الأسرى وشخصيات اعتبارية

ويطالب السلطة الفلسطينية بالعمل على مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية

النواب: لا بد من تفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج وتوحيد الجهود الوطنية لنصرة الأسرى.. وخطف الجنود هو الطريق الوحيد لتحرير الأسرى

هنية: العمل لقضية الأسرى يجب أن يكون استثنائياً على المستويات الداخلية والخارجية.. ويد المقاومة يجب أن تبقى طليقة داخل الوطن وخارجه لإنهاء معاناة الأسرى

النائب محمد شهاب، لافتة إلى أن المعلومات الواردة في التقرير تعد مخزونا معلوماتيا يمكن الاعتماد عليه في العديد من القضايا. واستعرضت الشنطي بعضا من معاناة الأسرى داخل السجون، مضيفة: «وضع الأسرى في معاناة كبيرة منها العزل وهي أقصى العقوبات، وما زال الأسرى يخوضون معركة الأمعاء الخاوية مع العدو وعلمونا أن الجوع نادر». وطالبت المقاومة بخطف المزيد من الجنود لأن هذا هو الطريق الوحيد لتحرير الأسرى.



النائب فرج الفول

من ناحيته طالب النائب محمد فرج الفول لجنة التربية بإعادة تدقيق الأرقام الواردة في التقرير، قائلا: «قضية الإهمال الطبي فيها كثير من أصحاب الأمراض

وليس من السهل إحصاؤهم، وهناك أسماء كثيرة من الذين يعانون من الأمراض، إذ يجب أن يبين التقرير أن من ذكر أسمائهم هم كمنال فقط وليس حصريا».

وتابع قائلا: «يجب التأكيد على مصطلح تعذيب الأسرى لأنه أكثر قانونية وإثارة للوعي العام الدولي».



النائب خليل الحية

بدوره أكد النائب خليل الحية على ضرورة حث الرأي العام الدولي والعربي على نصرة قضية الأسرى من خلال الفعاليات الشعبية المختلفة، مطالبا بالعمل على نصب خيام

اعتصام أمام سفارات سلطات الاحتلال في كل الأماكن الممكنة في ذلك حتى يدرك أننا نطارد في كل مكان.

وطالب الحية القوى والجهات العاملة في دعم قضية الأسرى بتوحيد جهودها الوطنية حتى يتكامل الجهد ويظهر بشكل أفضل، مضيفا: «يجب أن يتضمن التقرير مطالبة البرلمانات بعقد جلسات خاصة بالأسرى».

كما طالب النائب الحية الجاليات الفلسطينية بالضغف على السفارات الفلسطينية للقيام بواجبها ودورها المطلوب تجاه القضايا الوطنية وخاصة قضية الأسرى، والبحث عن وسائل وسبل ممكنة لتقديم الاحتلال في محاكم جرائم الحرب، مؤكدا على ضرورة الاهتمام بقضية النواب والوزراء المختطفين أصحاب الحصانة الدولية.



النائب عبد الفتاح دخان

من ناحيته أوضح النائب عبد الفتاح دخان أنه لم يحدث في تاريخ البشرية أن بقي الأسرى عشرات السنين في الأسر، داعيا إلى تفعيل كل مؤسسات الشعب الفلسطيني، وخصوصا فصائل المقاومة لبسند كل الجهود لتحرير الأسرى.

وتابع: «يجب أن يفرز كل فصيل مقاوم مجموعة تختص بتحرير الأسرى، والتخصص في هذا الموضوع يأتي بالإبداع، والفعاليات تأتي في دور الإسناد، فالاحتلال لا يستجيب للشكاوى».

إلى حكومة غزة وقيادة المقاومة على أنهم الأمل بعد الله سبحانه وتعالى في تحريرهم، وأنهم يعملون على المقاومة الفلسطينية لأنهم يدركون أن القيد لا ينكسر إلا بالمقاومة لا بالمفاوضات. وأضاف: «نحن بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة في يوم الأسير الفلسطيني وإطلاق فعاليات جديدة ترقى إلى معاناة الأسرى، ويشارك فيها ثلاثة وزارات هي التعليم والأوقاف والإعلام، بالإضافة لوزارة الأسرى، حتى يصل أبناءنا في المدارس والجامعات للوعي الكامل عن قضية الأسرى، وننقل القضية للخارج عبر المؤسسات الدولية». وشدد على وجوب البدء بخطة ممنهجة تقودنا لوضع السجناء في قفص الاتهام، عبر رفع العديد من القضايا على المجرمين الصهاينة، حتى يرتدعوا عن جرائمهم بحق أسرارنا، مضيفا أن هذا الملف يحتاج إلى الكثير من التضحيات.

مداخلات النواب



النائب سالم سلامة

وفي كلمته لفت النائب سالم سلامة إلى أن التقرير يجب أن يسلط الضوء على جرائم الاحتلال الذي يقوم بالتجارب على الأسرى ما أدى إلى استفحال الأمراض السرطانية فيهم نتيجة التجارب الطبية والأدوية التي يجبرون على تناولها.

وأوضح أن هناك سجونا سرية تأخذ أرقاما لا أسماء وفيها كثير من الأسرى المفقودين، مضيفا أن العدو اعتقل ٢٣٥ طفلا تحت سن ١٥ سنة ولا زالوا يتعرضون لانتهاكات متواصلة.

وكشف النائب سلامة أن الشعب الفلسطيني المجاهد حاول العام الماضي عبر ٣٣ عملية اختطاف جنود صهاينة، لكن لم يكتب لها النجاح، موضحا أن هذا العام شهد أكثر من ٢٤ محاولة لخطف جنود أيضا.



النائب يوسف الشرافي

بدوره علق النائب يوسف الشرافي قائلا: «في يوم الأسير الذي يصادف ذكرى استشهاد القائد عبد العزيز الرنتيسي تؤكد على ما قال أن عدوكم لا يفهم إلا لغة الحراب التي أمامها ينصاع، وأن شعبنا ينتظر صفقة وفاء الأحرار الثانية».

وطالب بضرورة تفعيل المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، متسائلا: «أين مؤسسات حقوق الإنسان من الأطفال المعتقلين؟».

وطالب الشرافي السلطة بالعودة للمصالحة ووقف التنسيق الأمني، مناشدا وزارة التعليم وضع قضية الأسرى وصمودهم وواجب الأمة نحوهم في مناهج الوزارة ومطالبة وزارات التعليم في الدول العربية والإسلامية السير على ذات النهج.



النائب جميلة الشنطي

أما النائب جميلة الشنطي فتقدمت بالشكر للجنة التربية وخاصة حامل ملف الأسرى

المستويات الداخلية والخارجية. وأضاف: «ملف الأسرى من ملفات الصراع المفتوح مع الاحتلال، ونحن لا يمكن أن نسلم لهذا المحتل بهذه السياسات الهمجية، والاستفزاز بالأسرى، من هنا يد المقاومة يجب أن تبقى طليقة داخل الوطن وخارجه من أجل حسم هذا الملف وإنهاء هذه المعاناة للأسرى، وما قدمته كتائب القسام والفصائل من أجل أسر شاليط، ثم الوصول إلى الصيغة، هو دليل على أن هذه المسألة هي صراع مفتوح، ولا يمكن أن يهنا الاحتلال بالاستقرار والأمن طالما أن الأسرى يتعرضون لأبشع صور التعذيب والإهانة، سنسير في كل طريق، وكل الخيارات مفتوحة وعلى الطائلة أمام شعبنا وأمام المقاومة من أجل تحرير هؤلاء الأبطال عناوين عزة هذا الشعب وعناوين هذه الأمة، هذا التزام وطني وأخلاقي في إطار تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني».

وأكد هنية أن قضية الأسرى خارج الحسابات السياسية والمساومات والابتزاز السياسي، وأن من يضع قضية الأسرى في سياق تبادل حسن النوايا، وحسن الظن بالاحتلال الإسرائيلي، فهو يسيء لهم ولقضيته التي هي أكبر من كل المساومات.

وتابع: «علينا أن نتذكر أن الأسرى ما قبل ما يسمى بالسلام لم يتم الإفراج عنهم بالسلام، أكثر من ٢٥٠ أسير من الذين اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو باقين رهن السجن والاعتقال، وكل الاتفاقيات لأكثر من عشرين عاما لم تنجح في الفرض على المحتل الإفراج عنهم».



وزير الأسرى والمحررين

من جهته أكد وزير الأسرى والمحررين عطا الله أبو السبح أن اتفاقيات الاحتلال مع السلطة باطلة ولن تستطيع أن تخرج أسيرا واحدا من سجون الاحتلال، مشددا على ضرورة تنويع المواجهة مع المحتل، وفي

مقدمتها المقاومة لأنها أثبتت أنها الطريق الأقصر لتحرير أسرارنا، ولا يمكن تحريرهم بالمفاوضات والاستجداء.

وتابع: «لا بد أن نعني بقضية الأسير عناية أكبر من التي نراها، لأن كثيرا من أسرارنا المحررين يشعرون بأن الجهد الذي يبذل في قضية الأسرى دون المستوى المطلوب، ويجب أن لا تكون النشاطات موسمية».

وناشد أبو السبح أبناء الشعب الفلسطيني في الخارج أن تكون لهم أجسام ومؤسسات موازية للمؤسسات الموجودة في الأراضي الفلسطينية لتدعم قضية الأسرى الفلسطينيين، مضيفا: «يجب التواصل مع محامين دوليين لملاحقة الاحتلال بتجاوزاته وجرائمه ضد أسرارنا، وهذا الأمر يحتاج لميزانيات كبيرة لجلب محامين دوليين للترافع أمام المحاكم الدولية».

كما ناشد أبو السبح جمهورية مصر العربية التي رعت اتفاقية صفا وفاء الأحرار بالتدخل والضغط على الاحتلال الذي تنصل من كل ما وقع عليه.



رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين

بدوره لفت توفيق أبو نعيم رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين في كلمته عن أهالي الأسرى إلى أن الأسرى من كافة الفصائل الفلسطينية ينظرون



الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي واتفاقية جنيف. كما دعا إلى تشكيل ائتلاف عالمي من مؤسسات حقوق الإنسان للقيام بحملة قانونية وإنسانية وإعلامية عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى. ودعا التقرير أيضا برلمانات العالم كافة لعقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع الأسرى المأساوية وتشكيل لجان برلمانية من أجل مقاضاة الاحتلال أمام المحاكم الدولية. كما طالب الحكومة الفلسطينية باعتماد مادة تعليمية دراسية علمية هادفة حول قضية الأسرى في المنهج المدرسي، ترفع من شأنهم، وترسخ حقوقهم المشروعة، وتبقى قضيتهم حية حاضرة في نفوس أجيال الشعب الفلسطيني.

واختتم شهاب تقريره بدعوة كل الأحزاب والمؤسسات والهيئات والنقابات في مختلف الدول العربية والإسلامية والأوروبية إلى استمرار الفعاليات التضامنية وتوحيد الجهود وحشدتها محليا وعالميا لنصرة الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني، وتنظيم اعتصامات تضامنية كبيرة تحاصر سفارات الاحتلال وتفضح جرائمه وتعرض له عالميا.

هنية: إطلاق يد المقاومة



بدوره قال رئيس الوزراء الفلسطيني في غزة إسماعيل هنية «إن يوم الأسير في السابع عشر من نيسان، بطبيعته المتجددة يحيي قضية الأسرى في كل شبر من أرض فلسطين وخارجها. وأشار هنية إلى أن قضية الأسرى ليست محصورة في يوم الأسير،

بل إن كل أيامنا للأسرى، موضحا أننا نستذكر اليوم أن قضية أسرارنا هي أكبر قضية إنسانية في العالم، وأن الآلاف من الشباب والشابات في داخل السجون والزنازين وأقبية التحقيق يعيشون في ظل ظروف صعبة، مشددا على أننا أمام أكبر كارثة إنسانية، وأن قضية الأسرى تشكل قضية مركزية لدى الشعب الفلسطيني، ما يعني أن العمل لهذه القضية يجب أن يكون عملاً استثنائيا يصل إلى كل



دعت أوروبا للتصالح مع ديمقراطيتها ورفع حماس من قائمة "الإرهاب"

كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية تستقبل وفدا طلابيا إيرلنديا حقوقيا



استقبل النائب م.إسماعيل الأشقر نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي وفدا طلابيا إيرلنديا من منظمات حقوق الإنسان، وذلك في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة.

واستعرض النائب الأشقر خلال اللقاء مرحلة دخول حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ومشاركتها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وحصولها على ما نسبته ٦٠٪ وتكرر الاتحاد الأوروبي لهذه النتائج، مما ترك أثارا سلبية على الواقع الفلسطيني وتعزيز الانقسام وحصار قطاع غزة واعتقال النواب من كتلة حماس البرلمانية في الضفة الغربية والذين واجهوا أحكام إدارية تعسفية غير قانونية.

وتطرق الأشقر في حديثه للواقع الذي تعيشه الضفة الغربية جراء الاحتلال وممارساته الإجرامية بحق الإنسان الفلسطيني وابتلاعه للأرض والجدار والمستوطنات وتغيير المعالم التاريخية والإسلامية، هذا بالإضافة للواقع الذي يعيشه القطاع المحاصر براً وبحراً وجواً.

وأكد الأشقر أن حركة حماس حركة تحرر وطني ولم تخرج في يوم من الأيام لمحاربة إسرائيل خارج الحدود الفلسطينية، مؤكداً على احترامها خصوصية كل دولة على حده،

موضحاً أن إدراجها من قبل الاتحاد الأوروبي على قائمة الإرهاب بمثابة خطأ تاريخيا ارتكبه بحق حركة تحرر وطني ويجب التراجع عنه، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني اليوم بكل مكوناته يعاني من الاحتلال الصهيوني ومن كل التدخلات الخارجية.

وقال الأشقر: "نحن لا نعادي اليهود كيهود لكننا ضد المشروع الصهيوني الاحتلالي لأن إسرائيل طارئة على أرضنا وليست موجودة عبر الزمن، إسرائيل مشروع استعماري، والإسرائيليون لا يؤمنون بالآخر بالمطلق،

ولعل عرفات اعترف بالإسرائيليين وعباس من بعده ولكن ما هي النتيجة؟". وأشار الأشقر إلى أن ما تقوم به إسرائيل هي حرب شرسة بكل ما تعنيها الكلمة، وأن ما تقوم به حركة حماس هو عمل دفاعي عن الأطفال والشيوخ النساء التي تقتل بالصورايب والطائرات الإسرائيلية.

وأهى الأشقر حديثه خلال اللقاء بالتأكيد أن المستقبل للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أنه ليس أمام أوروبا إلا أن تتصالح مع ديمقراطيتها، متمنيا لها العيش بسلام.

موضحاً أن إدراجها من قبل الاتحاد الأوروبي على قائمة الإرهاب بمثابة خطأ تاريخيا ارتكبه بحق حركة تحرر وطني ويجب التراجع عنه، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني اليوم بكل مكوناته يعاني من الاحتلال الصهيوني ومن كل التدخلات الخارجية.

وقال الأشقر: "نحن لا نعادي اليهود كيهود لكننا ضد المشروع الصهيوني الاحتلالي لأن إسرائيل طارئة على أرضنا وليست موجودة عبر الزمن، إسرائيل مشروع استعماري، والإسرائيليون لا يؤمنون بالآخر بالمطلق،

النائب سلامة يتفقد مستشفى الأقصى

ويشارك في تكريم حفظة القرآن بالمحافظة الوسطى

الطلاب والطالبات في حفظ كتاب الله والعمل به منهاجاً للحياة وهداية لهم في الدنيا والآخرة.

وأضاف النائب سلامة أن عدونا الصهيوني اليوم لا يأبه بأمثنا بما تمتلك من جيوش وعدة وعتاد وإنما يعمل ألف حساب لشباب حفظ كتاب الله وعمل به، مشيراً إلى أن حفظ كتاب الله يجعل من الإنسان إنساناً قوياً جرنياً يجابه الصعاب ولا يخاف في الله لومة لائم.

ودعا النائب سلامة وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة الاهتمام بالطلبة الحافظين لكتاب الله من خلال البرامج الإيمانية والندوات التي تقوم بها، مشيداً بجهودها التربوية التي تخدم الطلاب والطالبات في محافظات قطاع غزة.

وفي ذات السياق نصح النائب سلامة الطلاب بضرورة قراءة ورد يومي من كتاب الله حتى لا ينسوه ويبقى في عقولهم وصدورهم، شاكرًا القائمين على الحفل لحسن الترتيب والأداء والتنسيق.

من جانبه أكد الوكيل المساعد لوزارة التربية والتعليم للشئون المالية والإدارية أنور البرعاوي أن وزارته مستعدة لتقديم كل الدعم لحفظة كتاب الله، موضحاً أنه سيتم إعداد البرامج الخاصة بهؤلاء الفئة المباركة من أجل تقوية حفظهم وترسيخه.

بدوره أوضح مدير مديرية التربية والتعليم في المحافظة علي أبو حسب الله آلية اختيار المتسابقين في مسابقة تكريم حفظة كتاب الله، مشيراً إلى أنه تقدم مئات الطلبة للمسابقة، وفي نهايتها تم اختيار المميزين منهم وتكريمهم.

استقبال وفد حركي

إلى ذلك استقبل النائب سلامة بمكتبه وفدا من العلاقات العامة في حركة حماس بالمحافظة الوسطى.

ودعا النائب سلامة خلال اللقاء الحكومة الفلسطينية لاستغلال الطاقات البشرية وتوجيهها في خدمة الوطن والقضية الفلسطينية، موضحاً بأنها ستساهم في حل كثير من القضايا التي تواجه الحكومة بغزة.

وأكد النائب سلامة على ضرورة العمل لاستغلال كافة القدرات البشرية والشبابية في مجالات المجتمع.

ونوه النائب سلامة لأهمية جلب طواقم طبية من الخارج لتطوير وتدريب الطاقم الطبي الفلسطيني لكي يتسنى لهم علاج الناس.

بعد ترميمها

نواب غزة يشاركون في افتتاح محكمة صلح غزة

المجلس التشريعي هذا الافتتاح ودعمهم المتواصل ووقوفهم إلى جانب مؤسسة القضاء، داعياً الله عز وجل أن يتم نعمة الأمن والاستقرار على ربوع فلسطين الحبيبة.

وفي سياق متصل قام نواب المجلس التشريعي بتفقد مرافق المحكمة، والاطلاع على أركانها بعد عملية الترميم والإصلاح التي شهدها المحكمة بعد حرب غزة الأخيرة.

خلال استقبال وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية

نواب الشمال: نسعى لتقديم أفضل خدمة للمواطنين

وأثنى المصري على دور وزارة الشؤون الاجتماعية في التخفيف عن كاهل الأسر الفقيرة والمحتاجة والأسر المستورة.

من جهته قال النائب يوسف الشرافي: "يجب على الوزراء والمسؤولين استقبال المواطنين والاطلاع على همومهم بشكل يومي، مثل إخوانهم النواب الذين يستقبلون المواطنين على مدار الساعة". بدوره أكد مدير مديرية الشؤون الاجتماعية في الشمال سعيد الأستاذ أن "الوزارة تسعى لمساعدة كل المستحقين والذين ينطبق عليهم شروط الحاجة والمتمثلة في الأمراض الخطيرة والإعاقات والأسر المستورة". يذكر أن مكتب النواب يستقبل يومياً عشرات المواطنين المحتاجين الذين يحتاجون إلى مخاطبة الجهات المختصة وذلك بهدف مساعدتهم وحل مشاكلهم.

أكد نواب كتلة التغيير والإصلاح في المحافظة الشمالية أن التنسيق المتواصل والدائم بين مكاتب نواب التشريعي والوزارات والمؤسسات المختلفة يعمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والوقوف بجانبهم وخاصة المحتاجين للمساعدة وذوي المشاكل والهموم.

جاء ذلك خلال استقبال نواب كتلة التغيير والإصلاح وفدا من مديرية وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظة الشمال بمقر مكتب نواب الشمال حيث بحث الجانبان سبل وآلية التواصل مع المديرية لنقل مشاكل وهموم الناس خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها والعمل سوياً على حل مشاكلهم في أسرع وقت ممكن. وأكد النائب مشير المصري أن مكتب النواب هو حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة والمؤسسات الأخرى.

النائب نصار يشارك في حفل تكريم عمال النظافة

كلمة لرئيس بلدية غزة أكد فيها على أهمية ما يقوم به عمال النظافة من واجب كريم في خدمة الوطن والمواطن، كما أكد فيها على صرف مستحقات راتب كامل لعمال النظافة تكريماً لأدائهم.

وفي نهاية الحفل قام النائب نصار بتكريم عمال النظافة حيث قدم مكتب نواب غزة أجهزة كهربائية تشجيعاً لهم، إضافة لكوبونة غذائية من المجمع الإسلامي و مبلغ ١٠٠ شيكل نقدية مقدمة من حركة حماس لجميع عوائل عمال النظافة الذين عبروا عن فرحهم بهذا الحفل والدعم المادي والمعنوي اللا محدود اتجاههم .

شارك النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية جمال نصار في حفل نظمته حركة المقاومة الإسلامية حماس- منطقة جنوب غزة لتكريم عمال النظافة في منطقة الزيتون والصبرة وتل الإسلام وذلك بمركز رشاد الشوا الثقافي.

وحضر الحفل كلا من رئيس بلدية غزة رفيق مكسي وقيادة حركة حماس في منطقة جنوب غزة. وبدأ الحفل بآيات من القرآن الكريم ثم كلمة باسم عمال النظافة وكلمة لأحد قادة حماس في المنطقة.

وتخلل الحفل وصلة إنشادية وبعدها

النائب عبد الرحمن زيدان في حوار مع (البرلمان):

نتائج الانتخابات الطلابية مؤشر حياة تحت الضغط والتضييق والاستهداف.. والمجتمع الفلسطيني غير جاهز حالياً للانتخابات

قطر تؤدي دورا هاما ونرحب بكل من يريد دعم الشعب الفلسطيني بعيداً عن التنازلات **«أبومازن» ليس لديه الإرادة لمواجهة إسرائيل والإدارة الأمريكية في المحاكم الدولية** **تركيا تعمل ضد الحصار.. ورفع الحصار بالكامل خارج الإرادة المصرية التركية**

جملة من الأحداث والتطورات السياسية تلاحقت على ساحتنا الفلسطينية في الآونة الأخيرة.

نتائج الانتخابات الطلابية الهامة في جامعة بيرزيت، والدور القطري تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب دعوة قطر لقمة المصالحة، واستقالة

فياض، والدور الفلسطيني دولياً لنصرة القضايا الوطنية، والدور التركي في مواجهة الحصار المفروض على غزة، كلها وغيرها موضوعات وقضايا تناولتها (البرلمان) بعين الحوار مع النائب عبد الرحمن زيدان عبر هذه السطور.



النائب / عبد الرحمن زيدان

هناك من تحدث عن ظروف أمنية قاسية تواجه حركة حماس في الضفة الغربية، لكننا في الوقت نفسه نرى تقدماً للحركة في الانتخابات الطلابية، وآخرها انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت.. ما تفسركم لذلك؟ وهل يعني ذلك أن الحركة قادرة على خوض أي انتخابات في أي وقت خلال المرحلة القادمة حسب اتفاق المصالحة؟

نتائج الانتخابات يجب ألا ننظر إليها أنها مؤشر صحة، ولكن ننظر إليها أنها مؤشر حياة تحت الضغط وكل أنواع التضييق والاستهداف، الانتخابات تحتاج أن يكون هناك جواً من الحريات يستطيع فيه الإنسان أن يتحرك وينظم ويمارس حريته الكاملة في الحديث والظهور الإعلامي وفي ترتيب أوضاعه دون أن يخاف من الملاحقة. نحن نرى مظهراً زائفاً للحريات في الضفة، لأن هذه الحرية داخل أسوار الجامعة وهي حرية مؤقتة في فترة الانتخابات، ولحين اعتقال هؤلاء الناشطين من قبل الأجهزة الأمنية أو من قبل الاحتلال، وهي حرية ناقصة تأتي تحت الضغط والتهديد وإغلاق الحواجز على الطرق بين القرى والجامعة لمنع الطلاب من الوصول، وهي حرية ناقصة تأتي تحت ضغط الاتصالات الهاتفية بأهالي الطلبة والطلابات، لمنع أبنائهم من المشاركة خوفاً عليهم، هذه ليست حرية هذه مسخرة. حتى إذا تم التوافق على انتخابات يجب أن يشهد على الجاهزية للانتخابات جهات محايدة تقول بأن المجتمع الفلسطيني بمكوناته وطريقته إدارته وتعامله غير الأمني جاهز للانتخابات.

لماذا تبدي السلطة الفلسطينية وحركة فتح حساسية بالغة حيال الدور القطري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص حصار قطاع غزة وقضية المصالحة؟

هناك إشكالية في حركة فتح أن كل من يتعامل مع حركة حماس ومع غزة بمنطق الدعم سيعتبر مناوئاً، ولذلك النظرة إلى الإمارات مثلاً مختلفة تماماً، لأن الإمارات تنظر إلى حماس وحكومتها نظرة عدائية وتمارس ذلك على الأرض. واعتقد أن قطر تلعب دوراً مهماً جداً، هي لا تؤثر على حركة فتح إذا نظرنا إليها بطريقة مجردة، لكنها تؤثر على أهداف ليس لها علاقة بالوطنية لدى حركة فتح وهي استحوادها على الشأن الوطني. علينا أن نرحب في كل من يريد أن يدعم الشعب

بداية، ما تعليقكم على استقالة سلام فياض ودلائها السياسية والوطنية؟

في اعتقادي أن الاستقالة هي نتيجة تفاعلات تتعلق بحركة فتح أكثر منها بأي انعكاسات وطنية أو مجريات أخرى، وهذه القضية تفاعلت على مدى سنوات في الحقيقة، وقد كنت أتمسك الضيق من سياسات حكومة فياض من خلال أفراد وقيادات من حركة فتح، هم لم يخفوا هذا الأمر في العامين الأخيرين، كان هناك ضيق بأنه استحوذ على حركة فتح، وضيق من طبيعة سياساته وقضايا كثيرة في الديون وغيرها، بالإضافة لتغلغل أنصاره في الكثير من المواقع الحكومية على حساب أنصار حركة فتح.

هل هناك مؤشرات على إمكانية استغلال «أبو مازن» لهذه الاستقالة من أجل تشكيل حكومة توافق وطني وفق اتفاقات المصالحة السابقة؟

أنا أميل إلى الإجابة السلبية في هذا الإطار، مع أنني سمعت تصريحات تدعو أبو مازن إلى استغلال الفرصة وما إلى ذلك، لكن من معرفتي بطريقة تفكير أبو مازن، والإرادة السياسية باتجاه المصالحة وطبيعة الضغوطات التي يتعرض لها والتوازنات السياسية التي يحسب لها داخلياً وخارجياً، أنا أشك بأن هذه الاستقالة تقود إلى تشكيل حكومة الكفاءات برئاسة، لأنه كانت لديه الفرصة منذ شهر ٢٠١٢/٥، لتشكيل هذه الحكومة، والتأخير والإعاقة كانت من طرفه، أنا أميل إلى التشكيك في استغلال هذه الفرصة؛ لكن أنا أخشى من استغلالها في المقابل، لأنه عندما أنظر إلى حالة لا يوجد فيها جاهزية لمثل هذه الحكومة، وليس هناك اتفاق على مكونات وأشخاص على هذه الحكومة، أشك أن يكون حتى الاتفاق السابق في حد ذاته صالحاً للخروج بنا من الأزمة، فاستغلال الفرصة أصبح بعد ضياع الفرصة، إن كان هناك استغلال بالطبع. **أشاع البعض أن أبو مازن وجه ضربة قاسية للإدارة الأمريكية وإسرائيل عبر إجبار فياض على الاستقالة كون فياض يمثل خياراً أمريكياً إسرائيلياً مفضلاً.. ما مدى صحة هذا الكلام؟**

أنا لا أحب العنتريات الفارغة، كانت لديه فرص كثيرة بتوجيه ضربات، ولو كان «أبو مازن» يريد توجيه ضربة تمثل الإرادة الوطنية، لكان استجاب لدواعي المصالحة وأكمل المشوار الذي بدأه الجميع في القاهرة في الفترة الأخيرة، كانت الظروف وقتها مهياً والجميع كان مستبشراً خيراً، وخرج أبو مازن من الاجتماعات، وضرب تصريحاً جلب التشاؤم على نتائج مباحثات المصالحة، عندما خرج بعد الاتفاق على برنامج وأسس معنية ليقول «الانتخابات أولاً»، وكانت هذه استجابة واضحة في هذا التصريح للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، لأنه تم تهديده وإبلاغه أن أوباما سيأتي ويجب أن لا يكون تغيير في الحالة، وحتى تنتهي وضع شرطاً جديداً للعودة للمفاوضات وهو إنهاء ما يسمى بالمصالحة.

وقالوا لها اذهبي وقولي له أن يفك إضرابه، أنا لا أريد العنتريات، أريد موقفاً حقيقياً، هذا يعكس كيف تتعامل المؤسسة الرسمية في الضفة الغربية مع قضية الأسرى للأسف.

أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن نيته زيارة غزة نهاية شهر مايو المقبل.. ما الدلالات السياسية لهذه الزيارة؟ وهل صحيح ما قيل أن أردوغان سيشرف على الترتيبات الخاصة برفع الحصار عن غزة أثناء الزيارة؟

مسألة رفع الحصار صراع قوي جداً، وأنا أثق أن تركيا لديها الإرادة من أجل الضغط في اتجاه رفع الحصار، فقضية رفع الحصار هي موقف دولي لا يتعلق فقط بمصر أو تركيا وإنما هناك تعقيدات دولية في التعامل مع قطاع غزة. المسألة تحتاج إلى تكتيك وضغط متواصل وإحراز إنجازات بالتدريج حتى يكسر هذا الحصار، لا نريد أن نتوقع المستحيلات من تركيا وأردوغان، ويجب أن ننظر إلى الظروف المناسبة لتحقيق كسر الحصار.

تحدث نتنياهو مؤخراً عن أن الكيان الإسرائيلي يواجه تهديدات أكبر من أي وقت مضى، مؤكداً في الوقت ذاته أن كيانه أقوى من أي وقت مضى.. هل ينسجم هذا الكلام مع الواقع وخصوصاً في ظل التراجعات الإسرائيلية وآخرها حرب حجارة السجيل؟

هو صادق وهو الكذب. هو صادق في الشق الأول أن إسرائيل نعم تواجه أكبر تحدي في تاريخها، لأنها اقتربت من النهاية فلذلك التحدي سيكون أكبر ما يكون، أما الشق الثاني أنها أقوى من أي وقت مضى، قد تكون التكنولوجيا الحربية أقوى مما مضى، لكن بعض الهكرز منذ أيام لم يجعلوا نتنياهو ينام الليل، وخسائر بالملايين.

إسرائيل قوية فقط بضعف من حولها، الآن هذه المعادلة اختلقت أصبح هناك قوة نفسية وعسكرية وقوة إرادة وقوة شعوب أمسكت زمام أمرها بيدها، هذا الجو مقابله حصل تراجع في كل الأصعدة على الداخل الصهيوني، على الصعيد السياسي فقدت الشخصيات القيادية وفقد المجتمع الصهيوني قدرته على إنتاج القيادات.

حتى إعلامياً على المستوى الدولي كانت نقطة قوة إسرائيل هي الدعاية ولعب دور الضحية، هذا الدور اختلف منذ حرب الفرقان ٢٠٠٨ عندما بدأ العالم يعرف الحقيقة، إسرائيل فقدت قوة كبيرة، وعلى الصعيد الاقتصادي هي ليست قوية اقتصادياً، وفي المجال العسكري هي خاضت ثلاثة حروب مؤخراً هي لم تحقق أيًا من أهدافها، إضافة إلى أن الجبهة الداخلية في إسرائيل هي جبهة منهارة غير قادرة على التماسك في الأزمات، كل هذا يقودنا إلى أن إسرائيل تواجه أكبر تحد في تاريخها، وهو ما يتعلق بمسألة وجودها: هل يمكن لإسرائيل أن تستمر في ظل التغيرات الإقليمية المحيطة؟

الفلسطيني بعيداً عن التنازلات، ثم ما هو المنطلق مثلاً في الاستلطاف والتأييد بين حركة فتح وسوريا الآن، هذه مسألة غير مفهومة، سوريا لا تقدم دعماً لفتح ولا غير فتح، لكن أعتقد أنه يوجد التقاء على أهداف أن عدو عدوي صديقي، من هنا نقرأ الأمور، فبالتالي صديق عدوي هو عدوي، هذا المنطلق باعترافي هو الذي تفكر فيه شخصيات في فتح أو من يوجه سياسة إعلام فتح.

لماذا لم تتوجه السلطة الفلسطينية بعد حصولها على دولة مراقب إلى محكمة الجنايات الدولية لطرح قضية الأسرى حتى الآن؟

لو استطعنا أن نعرف كيف يتم شراء أو استيراد حبوب للإرادة والكرامة وللعزة وللموقف القوى لعلنا على استيرادها، وإذا كانت تزرع في أي مكان فنحن مستعدون لاستيرادها.

«أبو مازن» ليست لديه إرادة لمواجهة أمريكا بشكل قوي مع أنه حصل أمثلة كثيرة أظهرت أنه إذا أراد الفلسطينيون أن يرضوا إرادتهم وخياراتهم على العالم سيحترم العالم هذا الشيء، هذا الكلام من تجربة طويلة اسمها غزة، أي منصف الآن على الساحة الفلسطينية يجب أن ينظر إلى نجاح النموذج للإدارة الحكومية تحت الحصار في غزة، ويقارن ذلك بموضوعة بما يحدث في الضفة.

«أبو مازن» ليست لديه الإرادة للأسف أن يواجه أمريكا لا في المحكمة الدولية ولا أن يواجه إسرائيل ولا أن يجرها حتى، ودائماً يردد نحن لا نريد أن ننزع الشرعية عن إسرائيل، هي محاولة للتودد من أجل الحصول على شيء نحن جميعاً ندرك أنه وهم.

لن تعطيه إسرائيل شيئاً ولو تريد أن تعطيه لأعطته منذ زمن، لذلك قضية المحكمة الدولية هي قضية تضييع فرصة، مثلما حصل في الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية في قضية الجدار، لم تستغل أبداً وأهدرت الفرصة.

ما تفسيرك لانعدام التفاعل الإقليمي والدولي تقريباً مع قضية الأسرى الفلسطينيين الذين يواجهون الموت البطيء في سجون الاحتلال؟

لا يمكن للعالم أن يكون حرارته على قضيتنا أكثر منا، فكيف نطلب من الجهات الرسمية والحكومات في العالم أن تقف معنا، وسلطتنا لا تبذل جهداً يذكر في موضوع الأسرى، ولنكون واضحين كم يدمي القلب أن مؤسسة الرئاسة تتعامل مع أم سامر العيساوي بمثل هذا الإهمال عندما ذهبت لمقابلة «أبو مازن» ورفض مقابلتها،



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

سلطة النقد.. وتدمير الرموز الوطنية

في كل يوم تبرهن السلطة الفلسطينية على عمق التزاماتها الاقتصادية وارتباطاتها المصيرية مع الاحتلال. التزامات السلطة تجاه الاحتلال تتوزع على الجانب الاقتصادي كما الجوانب السياسية والأمنية، ولا تفكر في الخروج عن النص أو القفز عن الدور الوظيفي المرسوم في أي مرحلة من المراحل وتحت أي ظرف من الظروف.

في الجانب الاقتصادي لم تكتف السلطة بتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ارتهن الاقتصاد الفلسطيني بالكامل للاقتصاد الإسرائيلي، وجعلها في موقع التبعية الدائمة لسياسات وإملاءات الاحتلال، وتسبب في إغراقها في أحوال الأزمات المالية المتعاقبة، بل إن السلطة تجترح مزيدا من الإصرار المقيت على الارتقاء في أحضان الاحتلال، وتتمادى في إثبات ولائها التام وأهليتها الكاملة في المجال الاقتصادي والمالي كما المجالين السياسي والأمني.

التطور الأبرز جاء شكليا هذه المرة عبر تعليمات غير معلنة لسلطة النقد الفلسطينية، لكنه يحمل دلالات رمزية بالغة العمق والإيحاء، ويؤشر إلى ملامح المستقبل المالي والاقتصادي الذي تقودنا إليه السلطة في ظل الخفلة المطبقة الضاربة على ربوعنا الوطنية بفعل طول أمد الشقاق والانقسام. تعليمات سلطة النقد تحمل البنوك الفلسطينية الخاضعة لإشرافها على نزع ومسح أي إشارة لقبلة الصخرة المشرفة من الشعارات الخاصة بهذه البنوك، وإعادة صياغة شعار كل بنك يشتمل ضمن مكوناته على قبة الصخرة من جديد.

جري تنفيذ الأمر بهدوء ودون ضجيج، فقد أعاد البنك العربي وبنك القدس قبل فترة رسم وصياغة الشعار الخاص بكل منهما، فيما تولى البنك الإسلامي الفلسطيني القيام بذات المهمة منتصف الشهر الماضي، فيما يُنتظر أن يقوم بنك فلسطين بذات الأمر خلال الأشهر القادمة. قبة الصخرة المشرفة تشكل تعبيرا رمزيا عن موقع القدس والمقدسات ضمن الأجندة الوطنية الفلسطينية، وتجسيدا للتمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية.

وحين تعتمد سلطة النقد على توجيه البنوك لجهة إقصاء «رمزية القدس» عن الشعارات الخاصة بالبنوك الفلسطينية فإن ذلك لا يعني سوى إلغاء وتدمير منهجيا للبعد الوطني من قاموس العمل المصرفي الفلسطيني، وقصره على المعايير المهنية البحتة الخاضعة لنصوص ومحددات الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاحتلال.

في تفاصيل عملها التزمت سلطة النقد بسياسات ومواقف السلطة من الألف إلى الياء، وسياسات وقرارات الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي أغلقت كل الحسابات المصرفية لعناصر المقاومة الفلسطينية، وحظرت كل الأنشطة والمعاملات المصرفية المشبوهة وفق التصنيف الإسرائيلي والأمريكي والأوروبي.

تعليمات سلطة النقد هي تعليمات سوداء تضاف إلى منظومة السياسات والقرارات السوداء التي أدمنتها السلطة، ومحاولة خبيثة لمسح ما تبقى من نوازع الانتماء الوطني في أبعاده الرمزية ضمن التقاليد المصرفية الفلسطينية.

اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي خلقت كيانا فلسطينيا اقتصاديا مشوها وملحقا بالاقتصاد الإسرائيلي، وليس من المبالغة في شيء وضع خطوة سلطة النقد في دائرة المطالب والاستحقاقات الإسرائيلية. وكل دولة وأنتم بخير.

خلال ورشة عمل نظمتها لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي لمناقشة أسباب الأزمة المرورية وطرح الحلول لها

الدعوة لتخطيط استراتيجي وتوفير شروط السلامة الفنية وتنفيذ

دور الإعلام والمؤسسات وتطبيق القانون لمواجهة الأزمة

والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر ومقررها النائب مروان أبو راس، ومدير الإدارة العامة للمرور المقدم علي النادي، وممثلين عن الوزارات والمؤسسات المختصة والمعنية.

نظمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي ورشة عمل بعنوان «الأزمة المرورية في قطاع غزة.. الأسباب والعلاج»، وذلك في مقر المجلس بحضور رئيس لجنة الداخلية



هدف الورشة

وافتح النائب الأشقر الجلسة، متمنا الجهد التي تقوم به إدارة المرور من خلال العمل المستمر لمتابعة الحالة المرورية في محافظات قطاع غزة، موجها الشكر لممثلي الوزارات والمؤسسات على اهتمامهم وحضورهم بالمشاركة في ورشة العمل التي تهدف لعلاج المشكلة المرورية في القطاع وتخفيف نسبة الحوادث في القطاع.

من جانبه أثنى النائب أبو راس على الحضور الذي يدل على مدى اهتمام شرائح شعبنا المختلفة بمتابعة الوضع المروري والذي يعكس نفسه في إشكاليات اقتصادية وصحية واجتماعية وأمنية، مطالبا الحضور بضرورة تشخيص المشكلة المرورية ووضع الحلول اللازمة لها.

أسباب الأزمة

وأوضح المقدم علي النادي في كلمته أن هناك ازديادا في عدد الحوادث في القطاع يقابلها انخفاض في عدد الوفيات حسب إحصائية الإدارة العامة للمرور، معللا ذلك بوجود حركة شاحنات كبيرة وكثيرة من معبر كرم أبو سالم ومعبر رفح تسير على شارع صلاح الدين، كما أرجع أسباب الحوادث إلى ازدياد عدد المركبات المدخلة من الاحتلال الاسرائيلي ومن الجانب المصري مما تسبب في أزمة كبيرة.

وتابع: «هناك حوادث كثيرة في طرق المحررات لوجود حفر والسرعة الزائدة للسائقين وكذلك عدم وجود أي نوع من الاضائة للطرق»، مشيرا إلى أن عدم جود «صدامات» على جانبي طريق البحر يزيد من الحوادث، كما أن الاضائة غير كافية على مفترقات الطرق الرئيسية في كثير من المناطق. وناشد النادي بضرورة إضاءة الطرق بشكل كاف والحد من إدخال المركبات وزيادة عدد أفراد شرطة المرور، مناشدا الوزارات المعنية بضرورة تحمل مسؤولياتها في هذا الجانب.

ضرورة التخطيط الاستراتيجي

وأجمع المشاركون في الورشة على ضرورة التوعية المرورية لدى المواطن الفلسطيني، وأن

تأخذ الجهات المعنية دورها في ذلك، مؤكدا على ضرورة فتح طرق جانبية ورئيسية لتخفيف الضغط على الطرق الموجودة، وذلك ضمن رؤية تخطيط استراتيجي مستقبلي للتخفيف من الأزمة المرورية، والعمل على صيانة بعض الطرق الداخلية، وأن تأخذ البلديات دورها في إنارة الطرق التي تتبع نفوذ البلديات.

كما أجمع المشاركون على أن الأزمة المرورية في قطاع غزة أصبحت مشكلة تهدد وتؤرق المواطنين والمسؤولين معا وخاصة في أوقات الذروة، مطالبين كافة المؤسسات المعنية بالتحرك العاجل لوضع الخطط اللازمة لحل المشكلة سريعا وخاصة أن القطاع مقبل على نهضة اقتصادية في ظل مشاريع إعادة الأعمار.

من جانبه طالب ممثل سلطة الطاقة الإدارة العامة للمرور بتقديم مقترحات للسلطة تبين فيها الشوارع ذات الحاجة إلى الاضائة والتي تكثر بها حوادث السير.

دور الإعلام

وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة أخذ الاعلام دوره في توعية المواطن من الناحية المرورية، من خلال حملات تثقيفية وتوعوية

تشارك فيها جميع الوسائل الاعلامية سواء الحكومية أو الخاصة على مدار العام، وضرورة تطبيق القانون على السائقين بهدف التخفيف من حوادث السير.

الشروط الفنية

وأوصت الورشة أيضا- بضرورة متابعة الجهات المعنية للسيارات من حيث صلاحيتها للعمل على الطرقات وضرورة اشتغال السيارات على شروط الأمانة والسلامة لسيار على الطرقات.

وحث المشاركون على ضرورة صيانة الطرق الرئيسية التي تشهد ازدحامات مرورية وإصلاح الحفر والتشققات فيها، والقيام بأعمال الدهان وتكثيف الإشارات المرورية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحل المشكلات المرورية عند التقاطعات ومداخل المدن.

اقتراحات عملية

ودعا المشاركون لتقليل عدد المركبات المستخدمة للطرق من خلال تعزيز النقل الجماعي «الحافلات»، وتفعيل دور شرطة المرور في تطبيق القانون، والحد من السرعات الزائدة، ومنع المركبات المهترئة من السير على الطرق، والعمل على زيادة الوعي المروري لدى السائقين ليكونوا جزءا من الثقافة العامة من خلال المساجد والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.



النائب سالم سلامة يلقي كلمة خلال حفل تكريم حفظة القرآن بالمحافظة الوسطى



بحر وهنية خلال حفل أقامه معهد الأمل للأيتام بمناسبة يوم اليتيم